ROUTE
EDUCATIONAL & SOCIAL SCIENCE JOURNAL
ISSN: 2148-5518

Volume 7, Issue 4, April 2020, p. 244-257
İstanbul / Türkiye

Article Information

Article Type: *Research Article*

This article was checked by iThenticate.

Article History:
Received
27/02/2020
Received in revised form
22/03/2020
Available online
15/04/2020

ENVIRONMENTAL SECURITY FOR LIVING IN PEACE

Aissa DJAIRENE [1]

Abstract

The world is witnessing a continuous movement in the field of environmental protection, which was embodied in decades through successive international environmental conferences. In the emergence of many crises and wars, the displacement of a large number of citizens and the displacement of thousands of the population, in addition to this the spread of pests and diseases that target people primarily due to the different sources of pollution. The new principle that was recently put forward in the United Nations by the state of Algeria, on December 8, 2017, the United Nations General Assembly unanimously (172 countries out of 193) unanimously approved Regulation No. 72/130 through which it declares May 16 of every year, "A World Day to Live Together in peace in order to express the desire to live and work together in a unified context in light of diversity and diversity in order to establish a world within the framework of peace, solidarity and harmony.

Key words: Environmental Security, environmental protection, international environmental, Living In Peace.

[1] Lecturer A University Center, Aflou, Algeria, djai.aissa@gmail.com

الأمن البيئي من أجل العيش في سلام

جعيرن عيسى أستاذ محاضر "أ" المركز الجامعي آفلو ، الجزائر

ملخص

يشهد العالم حركية مستمرة في مجال حماية البيئة ، وهو ما تجسد خلال عقود من الزمن من خلال المؤتمرات الدولية البيئية المتتالية ، ومع فرضية أن البيئة عامل مشترك بين بني البشر وجب حمايتها إذا سلمنا بأن الكل يؤثر فيها ويتأثر بها ، فكثيرا ما كانت قضايا البيئة سببا أساسيا في ظهور العديد من الأزمات والحروب وتهجير عددا كبيرا من المواطنين وتشريد الآلاف من السكان زد على ذلك انتشار الآفات والأمراض التي تستهدف الإنسان بالدرجة الأولى الناتجة عن مصادر التلوث المختلفة ، فرغد العيش بالنسبة للانسان مرهون ببيئته التي يعيش فيها . وعلى اعتبار أن الأمن القانوني يشكل أحد المرتكزات الأساسية والمحورية لضمان الأمن على المستوى الاجتماعي الاقتصادي و السياسي و القضائي في جميع الدول ، وتعني فكرة الأمن البيئي ضرورة التزام السلطات العامة بتحقيق قدر كافي من الحماية المقررة للبيئة لتحقيق الأمن والطمأنينة في داخل الدول وخارجها بل يتعدى ذلك الى بناء علاقات دولية وفق أطر قانونية دولية عادلة تنبذ العنف وتشجب الحروب والدمار ، وتمنع تارتا وتنظم تارتا أخرى الاستخدامات البشرية المضرة بالبيئة لتحقيق الغاية الأسمى وهي ان يعيش الانسان في سلام وهو المبدأ الجديد الذي طرح مؤخرا في هيئة المتحدة من طرف دولة الجزائر ، ففي 8 ديسمبر 2017 صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع (172 دولة من إجمالي 193) على اللائحة رقم 130/72 تعلن من خلالها يوم 16 مايو من كل عام، " يوماً عالميا للعيش معا بسلام من أجل التعبير عن الرغبة في العيش والعمل معا موحدين في ظل الاختلاف والتنوع من اجل إقامة عالم في كنف السلام والتضامن و الانسجام."

الكلمات المفتاحية: الامن البيئي ، الامن القانوني ، حماية البيئة ، التعاون الدولي، العيش في سلام.

مدخل:

في الدورة الثانية والسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة والمنعقدة في 8 ديسمبر 2017 صادقت الجمعية العامة بالإجماع (172 دولة من إجمالي 193) على اللائحة رقم 130/72 تقرر إعلان يوم 16 من شهر مايو يوماً دولياً للعيش معاً في سلام، ودعت الجمعية العامة للأمم المتحدة جميع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم

المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني، بما يشمل المنظمات غير الحكومية والأفراد، إلى الاحتفال باليوم الدولي للعيش معاً في سلام، وفقا للثقافة السائدة وغيرها من الظروف أو الأعراف في مجتمعاتها المحلية والوطنية والإقليمية، بطرق منها التثقيف والاضطلاع بأنشطة بهدف توعية الجمهور، وإلى مواصلة تعزيز المصالحة من أجل المساعدة على تحقيق السلام والتنمية المستدامة . يعود إقرار يوم 16 من شهر مايو يوماً دولياً للعيش معاً في سلام إلى الجزائر بعد أن إقتراحت هذا التاريخ على الجمعية العامة 2017، واستلهم هذا من خلال ما انجر عن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة 2،2005، ومع فرضية أن البيئة عامل مشترك بين بني البشر وجب حمايتها إذا سلمنا بأن الكل يؤثر فيها ويتأثر بها ، فكثيرا ما كانت قضايا البيئة سببا أساسيا في ظهور العديد من الأزمات والحروب وتهجير عددا كبيرا من المواطنين وتشريد الآلاف من السكان زد على ذلك انتشار الآفات والأمراض التي تستهدف الإنسان بالدرجة الأولى الناتجة عن مصادر التلوث المختلفة ، فرغد العيش بالنسبة للانسان مرهون ببيئته التي يعيش فيها. وعلى اعتبار أن الأمن القانوني يشكل أحد المرتكزات الأساسية والمحورية لضمان الأمن على المستوى الاجتماعي الاقتصادي و السياسي و القضائي في جميع الدول ، وتعني فكرة الأمن البيئي ضرورة التزام السلطات العامة بتحقيق قدر كافي من الحماية المقررة للبيئة لتحقيق الأمن والطمأنينة في داخل الدول وخارجها بل يتعدى ذلك الى بناء علاقات دولية وفق أطر قانونية دولية عادلة تنبذ العنف وتشجب الحروب والدمار ، وتمنع تارتا وتنظم تارتا أخرى الاستخدامات البشرية المضرة بالبيئة لتحقيق الغاية الأسمى وهي ان يعيش الانسان في سلام. من خلال هذه الدراسة نحاول ان نقارب بين الجهود الدولية والوطنية لحماية البيئة وفكرة ان يعيش الانسان مع إخيه الانسان متعاونين متسالمين ولعل قضايا البيئة كفيلة بذلك اذا فما مدى فعالية الجهود الدولية في تحقيق الأمن البيئي من اجل العيش في سلام ؟ معتمدين في الاجابة على ذلك الخطة التالية:

المحور الأول: المؤتمرات الدولية وإسهاماتها في تحقيق الامن البيئي

المحور الثاني: دور المنظمات الدولية في تحقيق الامن البيئي

[2] فكرة اليوم الدولي للعيش معا في سلام تمّ تقديمها خلال مؤتمر نُظم بوهران سنة 2014 من طرف الجزائري خالد بن تونس مؤسس الجمعية الدولية الصوفية العلوية ورئيسها الشرفي، ومنحه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وسام الاستحقاق الوطني من مصف عهيد وكُرم من قبل كندا بوسام رجل سلام

المحور الأول: المؤتمرات الدولية وإسهاماتها في تحقيق الامن البيئي

لقد تأسست المؤتمرات الدولية وأثرت في القانون الدولي للبيئة كما كان لها فضل السبق في تكوين القانون الدولي للبيئة وضع اللبنة الأولى في هذا المصرح الجديد ولقد كانت الفكرة السائدة في بداية السبعينات من القرن20 والمتعلقة بالسياسات البيئية تشير إلى أنه بالإمكان إما تحقيق النمو الاقتصادي أو تحسين نوعية البيئة، إلا أن كثيرا من المؤتمرات والحلقات الدراسية بدأت بتوضيح العلاقة بين البيئة والتنمية بهدف إيقاف التدهور البيئي وهبوط قابلية الموارد الطبيعية إلى التجديد التلقائي المرافق لاستمرار عمليات التنمية. 3

الفرع الأول: مؤتمر ستوكهولم للبيئة البشرية عام 1972

أمام تزايد الأخطار البيئية وتفاقم مشاكلها وبناء على اقتراح المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة دعت الجمعية العامة في 03 ديسمبر 1968 إلى عقد مؤتمر دولي حول البيئة الإنسانية وقد عقد هذا المؤتمر في مدينة ستوكهولم في الفترة من 5-16جوان 1972 تحت شعار (فقط أرض واحدة) ، مستهدفا تحقيق رؤية ومبادئ مشتركة لإرشاد شعوب العلم إلى حفظ البيئة البشرية وتنميتها، وكذلك بحث السبل لتشجيع الحكومات والمنظمات الدولية للقيام بما يجب لحماية البيئة وتحسنيها، وفي افتتاح هذا المؤتمر ألقى السيد (موريس سترونغ MouriceStrong) الأمين العام المؤتمر كلمة أكد فيها على المسؤولية المشتركة للدول عن الأخطار والمشكلات التي تعاني منها البيئة الإنسانية، والتي شارك في إحداثها المجتمع الدول كله ، وأشار السيد (موريس سترونغ) إلى حاجة العالم الملحة للتعاون الدولي لرفع مستوى البيئة الإنسانية ، وإنقاذها من التدهور وتطوير قواعد القانون الدولي خاصة فيما يتعلق بالمسؤولية الدولية لتتماشى مع التطورات الحديثة التي يحتاج العالم كما أشار إلى ضرورة إقرار أساليب جديدة لحل المنازعات البيئية 4. تتجسد أهمية هذا المؤتمر من خلال الدعوة التي يوجهها لحماية الموارد الطبيعية للبيئة التي تعد ملكا مشتركا للإنسانية لوضع العالم على طريق التنمية القابل للاستمرار دون المساس لحقوق الدول النامية في الحصول على التنمية ولتحقيق العدالة بينها وبين الدول المتطورة والتغلب على مظاهر عدم التكافؤ الاقتصادي والتكنولوجي بين هذه الدول ، وقد صدر عن هذا المؤتمر في ختام أعماله إعلان عن البيئة الإنسانية متضمنا أول وثيقة دولية حول مبادئ العلاقات بين الدول في شأن البيئة وكيفية التعامل معها

[3] شكراني الحسين ، من مؤتمر ستوكهولم 1972 الى ريو+20 لعام 2012، مدخل الى تقييم السياسات البيئية العالمية ، مجلة البحوث الاقتصادية العربية ، العدد63-64، 2013، ص 148

[4] عبد الناصر زياد هياجنة ، القانون البيئي ، النظرية العامة للقانون البيئي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الثانية ، 2014 ص 237

والمسؤولية عما يصيبها من أضرار بالإضافة إلى خطة عمل دولية تتكون من 109 توصية و26 مبدأ 5.وقد أكدت الديباجة أن الإنسان هو العنصر الأساسي المؤثر في البيئة وأن المحافظة عليها وتحسينها يعد موضوعا مهما يؤثر على بقاء الجنس البشري وعلى التنمية الاقتصادية كما أكدت على العلاقة الوثيقة بين البيئة والتنمية وضرورة أن تكون العلاقة من أجل تحقيق التنمية والحفاظ على البيئة وحمايتها، أما بخصوص المبادئ والتوصيات التي تضمنها هذا الإعلان فإنها أبرزت بوضوح ضرورة التزام الدول بحماية البيئة الإنسانية والمحافظة عليها من خطر التلوث وأن هذا الالتزام يجب أن يترجم بواجبين هما:

- واجب اتخاذ الإجراءات الداخلية اللازمة لمنع حدوث تلوث يصيب البيئة
- واجب التعاون مع الدول الأخرى والمنظمات المتخصصة في هذا المجال

فقد أكد المبدأ الأول على أن للإنسان حقا أساسيا في الحرية والمساواة كما أن له الحق في أن يعيش في بيئة ذات نوعية تسمح له بالعيش في كرامة ورفاهية وأكدت المبادئ من 2-7 على أنه ينبغي المحافظة على الموارد الطبيعية للكرة الأرضية وذلك بواسطة التخطيط والإدارة واليقظة وأن على الإنسان مسؤولية خاصة في المحافظة على الأشكال المختلفة للحياة الحيوانية والنباتية وبيئتها لصالح الأجيال القادمة هذا بالإضافة إلى مسؤولية الدول عن ضمان أنشطتها بعدم إلحاق الضرر بالبيئة للدول الأخرى وعليها أن تتعاون في الوصول إلى قواعد قانونية دولية تنظم كيفية مواجهة التلوث وغيره في الأضرار المهددة للبيئة الإنسانية6. وجاء في المبادئ من 8-15 على أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضرورة لتأمين بيئة ملائمة لحياة وعمل الإنسان كما أكد على القصور البيئي الناتج عن عدم التنمية يمكن التغلب عليه بالتنمية السريعة وذلك عن طريق المساعدات المالية والفنية7. كما قرر الإعلان عن أهمية التنسيق والتوفيق بين متطلبات التنمية ومتطلبات الحفاظ على البيئة وأن التخطيط الرشيد يعد الوسيلة الجوهرية للتوفيق بين تحقيق التنمية الشاملة وبين الحفاظ على البيئة كما أوضح الإعلان في المبادئ من 17-20 الوسائل التي يمكن استعمالها في رسم السياسات البيئية واللجوء إلى الوسائل العلمية والتكنولوجية للكشف عن الأخطار التي تهدد البيئة ومحاولة تحديدها أو منعها إن أمكن ذلك وتشجيع البحث العلمي وحرية انتقال المعلومات والخبرات الحديثة.

[5] سهير ابراهيم حاجم الهيتي، الاليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الاولى 2014 ، ص452

[6] سه نكه رداودمحمد ، التنظيم القانوني الدولي لحماية البيئة من التلوث ، دار الكتب القانونية ، القاهرة ، 2012، ص 70

[7] سه نكه رداود محمد ، مرجع نفسه ، ص192

وركزت المبادئ من 21-26 على التعاون الدولي لحماية البيئة إذ نص المبدأ 21 من إعلان ستوكهولم على أن " للدول وفق لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي حقا سياديا في استثمار مواردها طبقا لسياستها البيئية الخاصة ، وهي تتحمل مسؤولية ضمان أن الأنشطة المضطلع به داخل حدود الولاية الوطنية..."

وهذا المبدأ يعد أهم مبادئ ستوكهولم وفقا لآراء معظم الفقهاء إذ عمل على التوفيق بين مسألتين غاية في الأهمية8.

الأولى: هي حرية الدولة من ممارسة ما تشاء من أنشطة لمواردها في حدود سيادتها الإقليمية.

الثانية: ألا تسبب هذه الحرية الأضرار ببيئة غيرها أو خارج الحدود السيادية لها مثل المواقع التي تشكل تراثا مشتركا للعالم أجمع. ويعد المبدأ 21 من إعلان ستوكهولم تأكيدا لمبدأ عام من مبادئ القانون الدولي والتي تعد ملزمة لجميع الدول كأحد مصادر القانون الدولي وفقا لنص المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ويعد هذا المبدأ اللبنة الأولى في صرح القانون الدولي البيئي كما أنه لا غنى عنه عند إبرام أي اتفاقيات دولية أو إقليمية لحماية البيئة فهو يشكل الركيزة المثلى للمسؤولية عن الأضرار البيئية وأكد المبدأ 22 أن على الدول ضرورة التعاون لوضع القواعد القانونية الخاصة بالمسؤولية الدولية والتعويض عن الأضرار البيئية ويشير المبدأ 23 إلى ضرورة الوضع الخاص لدول العالم الثالث وضرورة عدم فرض معايير بيئية مرهقة لها9. وأخيرا نص المبدأ 26 على ضرورة تجنب الإنسان وبيئته آثار الأسلحة النووية وكل وسائل التدمير الشامل، كما تضمنت خطة العمل الصادرة عن مؤتمر ستوكهولم إنشاء جهاز دولي يكون تابعا للأمم المتحدة فأنشأت الجمعية العامة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP) ومهمته العناية بشؤون البيئة والتعاون الدولي في مجال حماية البيئة الإنسانية بوجه عام10.

الفرع الثاني: مؤتمر نيروبي 1982:

تخليدا لذكرى 5جوان 1972 الذي بدأ فيه مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة في ستوكهولم أعلنته الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا اليوم من كل عام يوما عالميا للبيئة ، وفي الذكرى العاشرة لهذا اليوم قررت الجمعية العامة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عقد دورات ذات طبيعة خاصة لمجلس الإدارة وذلك لتقييم الحالة البيئية على نطاق العالم بعد مرور عقد من الزمن على المؤتمر المذكور وتكثيف الجهود على المستوى العالمي والإقليمي والوطني من أجل حماية البيئة والنهوض بها، ولوضع أسس ومبادئ جديدة تحدد علاقة الإنسان بالموارد البيئية11.

---

[8] صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي ، النظام القانوني الدولي لحماية البيئي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الاولى 2010،لبنان ، ص 104

[9] معمر رتيب محمد عبد الحافظ ، القانون الدولي للبيئة وظاهرة التلوث ،دار الكتب القانونية ، القاهرة ،2014 ، ص 81

[10] سه نكه رداودمحمد ، مرجع سابق ، ص 71

[11] صلاح الدين عامر ، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2007، ص922

وقد عقد المؤتمر في نيروبي عاصمة كينيا في الفترة ما بين 10-18ماي 1982 واستعرض المؤتمرون الشؤون التي تتعلق بالبيئة والتنمية وأكدوا على أهمية دور القانون الدولي البيئي لإيجاد الحلول للمشاكل البيئية التي تتجاوز الحدود الوطنية لكل دولة عندما نص المبدأ السادس على أن : العديد من المشاكل البيئية يتجاوز الحدود الوطنية وينبغي أن يكون مناسبا أن يتم حلها لصالح الجميع من خلال المشاورات بين الدول والعمل الدولي الجوي وبناء على ذلك ينبغي للدول أن تشجع التطور التدريجي للقانون البيئي بما في ذلك الاتفاقيات، وأن توسع نطاق التعاون في مجال البحث العلمي والإدارة البيئية12. ويتمثل أهم ما أضافه مؤتمر نيروبي إلى مبادئ إعلان ستوكهولم بكونه عبر بشكل أكثر وضوحا عن المشاكل التي تؤدي إلى تدهور البيئة وتغير المناخ في البند (2) وما أدت إليه أنشطة الإنسان العشوائية أو غير المخططة من تدهور البيئة على نحو متزايد وتتخذ حاليا عمليات اجتثاث الإحراج وتدهور التربة والمياه والتصحر أبعادًا تبعث إلى الخوف والقلق ولا تزال البشرية تعاني من الأمراض المرتبطة بالظروف البيئية كما تشكل التغيرات في الجو مثل نقص الأوزون وزيادة تركيز ثاني أكسيد الكربون مزيدا من التهديدات للبيئة البشرية،،وقد أكد البند السادس من اعلان نيروبي على أهمية دور القانون الدولي البيئي لايجاد الحلول للمشاكل البيئية التي تتجاوز الحدود الوطنية للدولة13. وما يجبل الإشارة إليه أيضا هو ما جاء به الإعلان حيث أنه حدد المشاكل البيئية التي تقود إلى مشاكل خطيرة في نظام المناخ العالمي كما يشير الإعلان إلى أن آثار المشاكل البيئية تتجاوز الحدود الوطنية للدول وبالتالي فإن هذه المشاكل يجب أن تكون السبب في توحيد الجهود الدولية لحل المشاكل البيئية والحقيقة أن جميع الدول تتحمل المسؤولية عن التكفل بعدم تسبب الأنشطة التي تقع في حدود ولايتها أو تحت سيطرتها أضرار للبيئة في بلدان أخرى بموجب المبدأ 21 من إعلان ستوكهولم14.

ومن ناحية أخرى فقد أكد إعلان نيروبي في البند 9 منه على أهمية الإجراءات التشريعية الوقائية التي لها تأثير على البيئة مع التخطيط السليم لذلك كما نص البند على أهم أسس القانون الدولي البيئي إذ يبين أن إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل حدوث الفعل المسبب للضرر البيئي، يعد عملية شاقة ومكلفة لهذا يعد منع الضرر البيئي أفضل من إصلاحه فبعض الأضرار البيئية يمكن تحديد حجمها من خلال تقدير قيمة الآثار المترتبة عليها لكن الضرر الذي يسبب إحداث تغيير لا رجعة فيه يصعب عمليا تحديد ألآثار المترتبة عليه15.

[12] سهير ابراهيم حاجم الهيتي ، مرجع سابق ،ص 457
[13] معمر رتيب محمد عبد الحافظ ، مرجع سابق ، ص 58
[14] صلاح الدين عامر ، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام ، مرجع سابق ، ص 925
[15] شكرامي الحسين ، مرجع سابق ، ص 169

لكن وبالرغم من كل هذه الفوائد والمكتسبات من خلال هذا المؤتمر إلا أن عدم استكمال تنفيذ خطة عمل ستوكهولم تعد الأسباب الرئيسية في التدهور البيئي.

الفرع الثالث: مؤتمر ريو دي جانيرو سنة 1992:

بعد تقرير لجنة برندتلاند الذي قدمته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 1987 الذي تم اعتماده من قبل الجمعية العامة في قرارها (44/1822) سنة 1989 بداية التوجه الدولي نحو مؤتمر ري دي جانيرو في البرازيل.

وكان هذا المؤتمر بحق الأكبر والأوسع انتشارا نظرا للعدد الهائل من المشاركين، فقد حضره ممثلي 178 دولة 116 من رؤساء الدول والحكومات اجتمعوا من أجل حماية كوكب الأرض وموارده ومناخه، ووضع سياسة النمو العالمي والقضاء على الفقر مع المحافظة على البيئة والمعروف أن هذه القمة كانت الأولى من نوعها من حيث أنها تشكل القاسم المشترك بين الشعوب سواء كانت غنية أم فقيرة كبيرة أم صغيرة ، متقدمة أم نامية وذلك للتباحث في إيجاد الحلول والمعالجات من أخطار البيئة التي تهدد البشرية على الكرة الأرضية وجاء في البيان الافتتاحي لهذا المؤتمر أن "كوكب الأرض والجنس البشري في خطر" وإننا بحاجة إلى تحقيق توازن قابل للبقاء ومنصف بين البيئة والتنمية[16].

المحور الثاني: دور المنظمات الدولية في تحقيق الامن البيئي

تدعم المنظمات الدولية حق الإنسان في بيئة نظيفة خالية من التلوث دعما كبيرا باحترامها لحقوق الإنسان. وتشجيع الدول على التعاون الدولي في مجال حماية هذا الحق للإنسان. ونصت عليه في العهود والاتفاقيات الدولية. وأنشأت لهذا الحق جهات تقوم بكفالته، وقد قامت منظمة الأمم المتحدة ومنظمات أخرى متخصصة تابعة لها بدور فعال في تطوير قواعد القانون الدولي للبيئة وكذا حماية التراث المشترك للإنسانية بما فيها طبقة الأوزون وتبني استراتيجية خاصة بذلك.

الفرع الاول: برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP

تلعب الأمم المتحدة منذ نشأتها على حماية البيئة الإنسانية من كافة أشكال الأضرار بحقوق الإنسان. ويعتبر حق الإنسان في بيئة نظيفة خالية من التلوث من أهم تلك الحقوق. وقد ساهمت المنظمة في إعداد الكثير من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية البيئة من التلوث ومن أهمها مؤتمر ستوكهولم سنة 1972م[17].

[16] معمر رتيب محمد عبد الحافظ ، مرجع سابق ، ص 61

[17] عبد الكريم عوض خليفة ، قانون المنظمات الدولية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2013 ، ص 100

ويعد برنامج المسمى UNEP أبرز هيئة دولية مختصة بشؤون البيئة العالمية في إطار منظمة الأمم المتحدة وقد تم إنشاء هذا البرنامج عقب مؤتمر ستوكهولم للبيئة البشرية. الذي عقد عام 1972 في السويد. بموجب التوصية الصادرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة بالرقم 2997/1972 وقد أخذ هذا البرنامج على عاتقه منذ تأسيسه مسؤولية تنفيذ خطة هملٍ وإعلان ستوكهولم بشأن حماية البيئة البشرية. ويهدف هذا البرنامج في الأساس إلى مراجعة المشاكل البيئية العالمية والحد منها في مختلف المجالات، وقد حدد الدورة الثالثة لمجلس إدارة هذا البرنامج في عام 1975 أهدافه بوضوح، وفي سعيه إلى معالجة المشاكل البيئية، فإن برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد حدد الاستراتيجيات التي يعتمد عليها في ظل المشاكل البيئية العالمية كالتغيرات في الأرصاد الجوية، واستغلال قاع البحر

- تشجيع ابرام الاتفاقيات الدولية الثنائية بشأن القضايا البيئية المحددة في مناطق جغرافية معينة مثل الأنهار الدولية والبحار المختلفة وشبه المغلقة والحد من الملوثات18.
- اجراء دراسات مقارنة على المستوى الوطني بشأن القوانين البيئية بهدف تطبيقها على المستوى الدولي.
- تقديم المساعدات للدول النامية لتطوير تشريعاتها البيئية.
- تطوير تدابير ووسائل التعاون الدولي في مجال البيئة.

الفرع الثاني : برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP)

ان من أهم الوكالات التي لعبت دورا بارزا في مجال حماية البيئة هو برنامج الأمم المتحدة الانمائي المعروف اختصارا ب (يونديب) (UNDP) فقد كان له دور ملموس في مساعدة الدول النامية لا سيما في الامتثال لأحكام الاتفاقيات البيئية. وكذا الحث على التعاون مع الدول النامية ومساعدتها في اعداد دراسات اقتصادية تسبق اقامة المشاريع وتقديم التدابير التقنية والفنية التي تمكن البلدان النامية من تنفيذ التزاماته19ا.

الفرع الثالث: منظمة الأرصاد الجوية العالمية (WMO)

تعد المنظمة العالمية للأرصاد الجوية احدى المنظمات الدولية المتخصصة المعنية بدراسة الغلاف الجوي وطبقاته وقد أنشئت هذه المنظمة في عام 1948 بموجب اتفاقية تسمى (اتفاقية المنظمة العالمية للأرصاد الجوية) ورغم كون هذه المنظمة لم تعنى أساسا بحماية البيئة إنما ترمي وكما أوردت ديباجتها إلى تنسيق وتوطيد وتحسين أنشطة

[18] عبد العزيز زيرق ، دور منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة من التلوث ، رسالة ماجستير في القانون العام ، جامعة منتورة ، قسنطينة ، 2012-2013 ص86

الارصاد الجوية العالمية والأنشطة المتصلة بها، وتشجيع التبادل الفعال للمعلومات الخاصة بالأرصاد الجوية والمعلومات المتصلة بها بين البلدان دعما لأنشطة البشر، إلا أنها وبصورة ضمنية أدخلت في اختصاصها مسألة حماية البيئة ولا سيما بيئة الغلاف الجوي بوصفها من الأنشطة المتصلة بأنشطة الأرصاد الجوية20.

الفرع الرابع: منظمة الصحة العالمية (WHO)

ينطلق اهتمام منظمة الصحة العالمية بحماية طبقة الأوزون والمشاركة في الاعداد والتحضير للاتفاقيات الدولية المعنية بحماية طبقة الأوزون، من منطلق كون هذه الاتفاقيات الدولية المعنية بحماية طبقة الأوزون، من منطلق كون هذه الاتفاقيات تشترك مع المنظمة في وحدة الهدف فتهدف اتفاقية فينا مثلا إلى تجنيب البشرية الاضرار التي تنجم عن حدوث تغييرات في طبقة الأوزون. وأهم هذه الأضرار الصحية الناجمة عن حدوث تلف أو تآكل في تلك الطبقة. وإلى الهدف نفسه تسعى منظمة الصحة العالمية إلى حماية الصحة البشرية وتنمية الوعي الصحي. وبسبب الارتباط الوثيق بين الصحة البشرية والمشاكل البيئية فقد أعطى دستور منظمة الصحة العالمية لها صلاحية اعتماد برامج في مجالات تلوث الهواء. كما أعطت المادة 19 من دستور المنظمة لها صلاحية تبني وتطوير الاتفاقية والمعاهدات الدولية التي تدخل في اختصاصها ومنها الاتفاقيات البيئية21.

المحور الثالث: دور المنظمات الدولية غير الحكومية (NGOS)

لقد نجحت تلك المنظمات في حمل الدول على سن التشريعات بهذا الخصوص وقد زاد عدد منظمات غير الحكومية المهتمة بحماية البيئة كثيرا منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين حتى بلغ عدد المنظمات الغير الحكومية

---

[20] تنص المادة (2) من اتفاقية المنظمة العالمية للارصاد الجوية، وتحت عنوان الاغراض، على اغراض المنظمة هي:
I- تيسير سبل التعاون العالمي لانشاء شبكة من المحطات للقيام بعمليات الارصاد الجوية والارصاد الهيدرولوجية وغيرها من الارصاد الجيوفيزيائية المتصلة بالاحوال الجوية، وتشجيع انشاء مراكز لتقديم خدمات الارصاد الجوية والخدمات المتصلة بها، ورعاية المراكز الموجودة.
II- تشجيع انشاء نظم التبادل السريع لمعلومات الارصاد الجوية و المعلومات المتصلة بها ومداولتها.
جـ- العمل على توحيد الارصاد الجوية في مجالات الطيران والملاحة البحرية ومشاكل المياه والزراعة وغير ذلك من اوجه النشاط البشري.
د- تشجيع الانشطة في مجال الهيدرولوجيا التطبيقية وتوثيق التعاون بين مرافق الارصاد الجوية والمرافق الهيدرولوجية، وتشجيع البحوث والتدريب في مجالات الارصاد الجوية، وكذلك اذا اقتضى الامر في المجالات المتصلة بها والمعاونة في تنسيق الجهود الدولية لما يجري من بحوث وتدريب.
الاتفاقية الدولية لمنظمة الارصاد الجوية العالمية، الوثائق الاساسية لمنظمة الارصاد الجوية، جنيف، سوسيرا، 1991، ص6-7

[21] انظر الموقع الالكتروني :http://www.who.int

التي تمارس دورا فعليا في حماية هذه الأخيرة أكثر من 62 منظمة غير حكومية في دول مختلفة ومن بين المنظمات الفاعلة في هذا المجال نجد أصدقاء الأرض (Friend of earth) (FOE) ومنظمة السلام الأخضر22.

الفرع الأول: منظمة أصدقاء الأرض (FOE)

هي منظمة بيئية غير حكومية كرست نشاطها منذ بداية انشاءها لمواجهة المشاكل البيئية الوطنية والعالمية على حد سواء اذ هي بمثابة شبكية عالمية لمنظمات بيئية في 77 دولة تأسست عام 1969 وتعتبر منظمة أصدقاء الأرض أكبر شبكة بيئية تعمل على المشاكل البيئية الحالية والعاجلة على خلاف معظم المنظمات الدولية الغير حكومية، فهي ذات تركيبة هرمية من الأسفل إلى الأعلى هي عبارة عن تجمع لمنظمات محلية صغيرة شكلت الشبكة الكبيرة العالمية مقرها الرئيسي في أمستردام. وقد اهتمت بثلاث مواضيع وهي دور الانظمة الاقتصادية السليمة في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، ومسألة الارتباط من الصحة والبيئة ومعالجة المشاكل البيئية23.

- الاسهام في الجهود المبذولة لابرام اتفاقية دولية لحماية البيئة والاسهام في تنفيذ هذه الاتفاقيات البيئية.
- نشر الوعي الجماهيري عن أهمية البيئة النظيفة وحقيقة المشكلات التي تتعرض لها، وأهمية الاسهام في الجهود الرامية الى حمايتها ومن ثم المساهمة في حشد الرأي العام الوطني لدفع الدولة على الانضمام للاتفاقيات الدولية المعنية بحماية البيئة.
- قامت تلك المنظمة على المستوى الوطني ببذل الجهود من أجل دفع الدول التي تنشط فيها التحكم في المواد الضارة بالبيئة أو تجميد استخدامها في بعض المجالات24 ويظهر هذا الدور بشكل خاص في البلدان المتقدمة .

وتتمتع هذه المنظمة بصفة مراقب في اجتماعات مؤتمرات الأطراف في العديد من الاتفاقيات البيئية وذلك عملا بالمادة (6) من اتفاقية فيينا ووفقا لهذا النص أصبح للمنظمة حق حضور اجتماعات الاطراف في الاتفاقية والبروتوكول ولها حق الاقتراح ومناقشة الاقتراحات ولكن ليس لها الحق في التصويت الذي هو مخول للأطراف فقط.

---

[22] عبد الكريم عوض خليفة ، قانون المنظمات الدولية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2013 ، ص 22

[23] شعشوع قويدر ، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير قواعد القانون الدولي البيئي ، أطروحة دكتوراه في القانون العام ، جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان ، 2013-2014 ، ص 272

[24] About Friend of the earth, FOE organization. ,
مصدر موجود على الموقع الاتي على الانترنيت :- http//www.FOE.Org

الفرع الثاني: منظمة السلام الأخضر: أنشأت هذه المنظمة في عام 1971 ويوجد مقرها في (فانكوفر) بكندا ترمي هذه المنظمة إلى خلق عالم أخضر ومسالم أي أن هذه المنظمة تهتم بشؤون السلم والبيئة، وقد أسهمت هذه المنظمة في عام 1971 بقيادة حملة من الاحتجاجات ضد التجارب النووية التي أجرتها الولايات المتحدة في المحيط الهادي (جزر مارشال) وأدت إلة انتشار الغبار النووي وتلويث البيئة في مساحات شاسعة في العالم لا سيما في اليابان، وقادت حملة من الاحتجاجات ضد التجارب النووية التي أجرتها فرنسا في الباسيفيك وأدت إلى تلويث إقليم استراليا ونيوزيلاندا وتعد المنظمة في الوقت الحاضر من أكثر المنظمات الدولية غير الحكومية اتساعا وتوجد لها دوائر في أكثر من 30بلدا في مختلف أنحاء العالم، وينتمي إليها عدد كبير من الأفراد، وقد ساهمت تلك المنظمة بصورة ملحوظة في حماية البيئة عن طريق المشاركة في عمليات نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بغية مساعدة الأخيرة على الامتثال لأحكام الاتفاقيات البيئية وكذا البروتوكولات الملحقة بها

الخاتمة

يُعرف الأمن البيئي على أنه تحقيق السلامة البيئية من أجل دعم الحياة، مع ثلاثة عناصر فرعية

- منع أو إصلاح الأضرار البيئية المسببة من العمليات العسكرية.
- منع أو الاستجابة للصراعات الناجمة عن البيئة.
- حماية البيئة بسبب قيمتها المتأصلة.

كما يمكن اعتبار التغيرات المناخية تهديدًا للأمن البيئي، يؤثر النشاط البشري على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، الأمر المؤثر على التغيرات المناخية والبيئية الإقليمية والعالمية، وبالتالي تغير الإنتاج الزراعي، يمكن أن يؤدي هذا إلى نقص الغذاء الذي سوف يؤدي بعد ذلك إلى مشاكل سياسية وتوترات عرقية واضطرابات مدنية وهو الهدف الذي تسعى الدول من خلال مؤتمراتها الى حشد أكبر عدد ممكن من الفواعل خاصة اذا تعلق الامر بالمشتركات البيئية العالمية كطبقة الاوزون والتغيرات المناخية (الغلاف الجوي) ، البحار ، التنوع البيولوجي ..... ، والشيء الملفت للانتباه هو ان الجهود الدولية التي تعنى بحماية البيئة كانت واضحة ومقبولة الى حد بعيد مقارنة بأوجه التعاون الدولي الاخرى التي كانت فاشلة في اغلبها متأثرة بتوازن القوى والاحلاف والتكتلات وغيرها وعليه نوصي بما يلي :

- تفعيل الاليات الدولية وتحيينها مع التطور الحاصل في العلوم والتكنولوجيا
- نبذ العنف الدولي وسياسة السباق نحو التسلح لما لها اثر سلبي على البيئة
- تعزيز الامن البيئي العالمي بالأمن القانوني الوطني وسن قوانين داخلية صارمة ومتوافقة مع القواعد القانونية الدولية

قائمة المراجع:

- عبد الكريم عوض خليفة ، قانون المنظمات الدولية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2013
- شكراني الحسين ، من مؤتمر ستوكهولم 1972 الى ريو+20 لعام 2012، مدخل الى تقييم السياسات البيئية العالمية ، مجلة البحوث الاقتصادية العربية ، العدد63-64، 2013 148
- عبد الناصر زياد هياجنة ، القانون البيئي ، النظرية العامة للقانون البيئي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الثانية ، 2014

- سهير ابراهيم حاجم الهيتي، الاليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الاولى 2014
- سه نكه رداودمُحَّد ، التنظيم القانوني الدولي لحماية البيئة من التلوث ، دار الكتب القانونية ، القاهرة ، 2012
- صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي ، النظام القانوني الدولي لحماية البيئي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الاولى 2010،لبنان ،
- معمر رتيب مُحَّد عبد الحافظ ، القانون الدولي للبيئة وظاهرة التلوث ،دار الكتب القانونية ، القاهرة ، 2014،
- صلاح الدين عامر ، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2007
- صلاح الدين عامر ، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام ، مرجع سابق ، ص 925
- عبد الكريم عوض خليفة ، قانون المنظمات الدولية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2013
- شعشوع قويدر ، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير قواعد القانون الدولي البيئي ، أطروحة دكتوراه في القانون العام ، جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان ، 2013-2014
- عبد العزيز زيرق ، دور منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة من التلوث ، رسالة ماجستير في القانون العام ، جامعة منتورة ، قسنطينة ، 2012-2013
- الاتفاقية الدولية لمنظمة الارصاد الجوية العالمية، الوثائق الاساسية لمنظمة الارصاد الجوية، جنيف، سوسيرا، 1991،
- الموقع الالكتروني ،:http://www.who.int
- About Friend of the earth, FOE organization. ,

  مصدر موجود على الموقع الاتي على الانترنيت :- http//www.FOE.Org